

الحكم الراشد والنمو الاقتصادي في الدول العربية

دراسة قياسية باستعمال بيانات بانيل خلال الفترة 2000-2012

الأستاذ: لياس شوبار

الأستاذ: جواي عصام

أستاذ مساعد بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

أستاذ مساعد بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر

جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي، الجزائر

المستخلص:

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة أثر متغيرات الحكم الراشد على النمو الاقتصادي في الدول العربية خلال الفترة 2000-2012 مستعملين أدوات القياس الاقتصادي والمتمثلة في بيانات البانيل، حيث توصلنا فيه إلى وجود تأثير إيجابي ومعنوي لمتغيري الأطر التنظيمية وحكم القانون على النمو الاقتصادي، كما توصلنا أيضا إلى عدم وجود أثر لكل من: الصوت و المسائلة، الاستقرار السياسي، فعالية الحكومة، مكافحة الفساد على النمو الاقتصادي في الدول العربية خلال الفترة 2000-2012.

الكلمات المفتاحية: النمو الاقتصادي، الحكم الراشد، بيانات البانيل، الصوت و المسائلة، الاستقرار السياسي، فعالية الحكومة، الأطر التنظيمية، حكم القانون، مكافحة الفساد.

Abstract :

The aim of this study is to show the impact of good governance variables on economic growth in Arab countries over the period 2000-2012 using econometrics instruments of Panel data, In this paper we found a significant positive impact of: Regulatory Quality and Rule of Law on economic growth, in the other case we didn't find any impact of: Voice and Accountability, Political Stability, Government effectiveness, Control of corruption on economic growth.

Key word: economic growth, good governance, Panel data, Voice and Accountability, Political Stability, Government effectiveness, Regulatory Quality, Rule of Law, Control of corruption.

أولاً: الإطار المنهجي.

1. مقدمة:

لقد أخذ موضوع التنمية و النمو الاقتصادي حيزا كبيرا من الأهمية و التناول على مستوى الأدبيات الاقتصادية و المؤسسات الدولية و الإقليمية مثل البنك العالمي و صندوق النقد الدولي، عرف هذا الميدان كما كبيرا من التنظير بدأ من النظرية الكلاسيكية و وصولا إلى نظرية النمو الداخلي في ثمانينيات القرن العشرين، إن فشل عملية التنمية التي عرفتها بعض البلدان النامية في بداية تسعينيات القرن العشرين أدت إلى ظهور تيار عالمي جديد يدعو إلى الاهتمام بنوعية نظم الحكم و العلاقة التي تربطها بالتنمية الاقتصادية، يعزو أنصار هذه المقاربة فشل الدول في عملية التنمية إلى غياب آليات الحكم الراشد في الدول النامية ويدعوها إلى الاهتمام بنوعية إدارة الحكم لإنجاح عملية التنمية، إن الدول العربية حالها كحال باقي الدول النامية تبنت هذي الأطروحات التي نادى بها البنك العالمي في بداية تسعينيات القرن العشرين حيث أوصى البنك العالمي الدول العربية بالاهتمام بتحسين نوعية إدارة الحكم لأجل دفع عملية التنمية، وعليه و إنطلاقا مما سبق سنقوم بطرق الإشكالية التالية:

2. إشكالية الدراسة:

ما هو أثر متغيرات الحكم الراشد على النمو الاقتصادي في الدول العربية خلال الفترة 2000-2012؟

3. أهمية الدراسة:

يكتسي هذا الموضوع أهمية بالغة بالنسبة للدول العربية حيث تؤكد الأبحاث القائمة على المقاربات الحديثة لنظرية النمو الاقتصادي على أن ضعف إدارة الحكم التي تتميز بها الدول العربية هي السبب الأساسي في تباطؤ النمو الاقتصادي في المنطقة، لذا نسعى من خلال هذه الورقة البحثية إلى إبراز دور الحكم الراشد في عملية النمو الاقتصادي.

4. أهداف الدراسة:

إن الهدف من هذه الدراسة هو معرفة أثر متغيرات الحكم الراشد في عملية النمو الاقتصادي عند الدول العربية خلال الفترة 2000-2012، كما تهدف الدراسة أيضا إلى معرفة العوامل المفسرة للنمو الاقتصادي في المنطقة العربية و كذا مكانة الدول العربية في التصنيف العالمي لمؤشرات الحكم الراشد.

5. فرضيات الدراسة:

أ- وجود أثر إيجابي لمتغيرات الحكم الراشد في عملية النمو الاقتصادي في الدول العربية.

الحكم الراشد والنمو الاقتصادي في الدول العربية دراسة قياسية باستعمال بيانات بانيل خلال الفترة 2000-2012

ب- إن أغلب الدول العربية تتميز بظاهرة وفرة الموارد الطبيعية وبتالي يمكننا اعتبار أن درجة تملك الموارد أهم عامل مفسر للنمو الاقتصادي في المنطقة.

ج- الاستثمار و التجارة الخارجية يلعبان دورا هاما في عملية النمو الاقتصادي في الدول العربية.

6. أنموذج الدراسة:

من أجل الإجابة على الإشكالية المطروحة واختبار الفرضيات التي قامت عليها ستعتمد أولا على المنهج الوصفي في الجانب النظري للدراسة، أما في الجانب التطبيقي سنعتمد على المنهج التحريي والمتمثل في طرق الاقتصاد القياسي.

ثانيا: الحكم الراشد والنمو الاقتصادي مقارنة نظرية.

1. تعريف الحكم الراشد:

إدارة الحكم (Gouvernance) مصطلح انجليزي استخدم من قبل البنك العالمي في دراسات وتحليل التنمية له عدة تعاريف أهمها: يعرف دانيال كوفمان الحكم " بأنه التقاليد والمؤسسات التي بواسطتها تمارس السلطة في البلاد وهذا يشمل العمليات التي يتم من خلالها اختيار ومراقبة وتغيير الحكومات، مدى قدرة الدولة على صياغة وتنفيذ سياسات ناجحة، مدى احترام المواطنين والدولة للمؤسسات التي تحكم تفاعلاتهم السياسية والاقتصادية"¹.

كلمة الحكم أضيف لها صفة الجيد لتصبح الحكم الراشد (Good Gouvernance) حيث ظهر هذا المصطلح في تقرير البنك العالمي حول إفريقيا و جنوب الصحراء بعنوان "إفريقيا من الأزمة إلى النمو المستدام" حيث عرف التقرير الحكم الراشد بأنه " الترتيبات المؤسسية للدولة وعملية صياغة السياسات و صنع القرار و تنفيذه و العلاقة بين الحكومة و المواطنين برمتها أما برنامج الأمم المتحدة للتنمية فقد عرف الحكم الراشد على أنه " الحكم القائم على المشاركة و الشفافية و المسائلة ودعم سيادة القانون و يتضمن هذا النوع من الحكم وضع الأولويات السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية حسب احتياجات الأغلبية المطلقة في المجتمع كما يضمن حق التعبير عن أكثر الأفراد فقرا وضعفا عند اتخاذ القرار حول تخصيص موارد التنمية"².

أما لجنة الحكم العالمي فقد عرفت الحكم الراشد بأنه مجموع الطرق و الأساليب المشتركة بين الدولة و المواطنين و الخواص من أجل تسيير شؤونهم بطريقة مستمرة على أساس التعاون و التوفيق بين المصالح المتفق عليها أو المختلف عنها من أجل الخير العام³.

الحكم الراشد والنمو الاقتصادي في الدول العربية دراسة قياسية باستعمال بيانات بانيل خلال الفترة 2000-2012

وقد استخدم البنك العالمي مصطلح الحكم السيئ أو غير الرشيد (Bad Governance) للإشارة إلى بعض سمات أسلوب الحكم وأهمها: شخصنة السلطة، عدم احترام حقوق الإنسان، انتشار الفساد، وجود حكومات غير منتجة ولا تخضع للمساءلة⁴.

2. عناصر الحكم الراشد.

أ. الدولة (الحكومة): إن المطلوب من الدولة كطرف من أطراف الحكم الراشد، توفير الإطار التشريعي الذي يسمح بالمشاركة في القوانين التي تشكل المنظمات غير الحكومية وإعطاء صلاحيات إدارية ومالية مناسبة لهيئات الحكم المحلي لتقوم بوظائفها وإلى خلق الأطر الحوارية حول السياسات العامة بين جميع الأطراف والمؤسسات، وقبل الشروع في هذه الخطوات لابد من احترام الحريات العامة وحقوق الإنسان، وسن التشريعات التي تضمن حرية الإعلام وتطبيق أحكام القانون وإصدار تشريعات وقوانين تهدف إلى تشجيع المشاركة السياسية⁵، وفي ظل الدولة التي تتواجد فيها الديمقراطية تكون الحكومة منتخبة، ووظائف الدولة متعددة الجوانب بحيث تركز على إطار التفاعل الاجتماعي الذي يحدد المواطن، وتمتلك سلطة المراقبة وممارسة القوة ولديها مسؤولية الخدمة العامة التي تعمل على خلق بيئة مساعدة وهذه الوظائف تعني:

* إيجاد إطار قانوني وتشريعي مستقر، عادل وفعال للأنشطة العامة والخاصة.

* تعزيز الاستقرار والمساواة في السوق والاهتمام بتقديم السلع العامة.

* تزويد الخدمات العامة بالفعالية والمسؤولية.

ب. القطاع الخاص: إن القطاع الخاص يتميز بخصائص هامة تمكنه من لعب دور كبير كشريك في الإدارة وذلك يتناسب مع المسؤولية الاجتماعية التي تقع على عاتقه باعتباره حلقة مهمة من حلقات الحكم الراشد. وانطلاقاً من دور القطاع الخاص فإنه بإمكانه توفير الخبرة والمال والمعرفة اللازمة في العمليات التنموية بالاشتراك مع الدولة والمجتمع المدني، كما لديه القدرة في تأمين الشفافية بنشر المعلومات وتوفيرها ويساعد ذلك في ربط مخرجات التعليم (الجامعات، مراكز البحث) بسوق العمل من خلال توفير فرص العمل وتأمين الوظائف ومكافحة البطالة⁶.

ج. المجتمع المدني: تكمن حيوية المجتمع المدني في قدرته على تأطير المواطنين للعمل التطوعي في الشأن العام وفي كل القيم، وذلك بالعمل مع أجهزة الدولة من جهة والسلطات المحلية من جهة أخرى، وأن تعتمد أساليب إشراك المواطنين في العمل المشترك بين السلطات المحلية وأجهزة الدولة في إطار صنع السياسات العامة ومراقبة ومشاركة تنفيذ المشاريع، كما يجب على مؤسسات المجتمع المدني الاعتماد على الشفافية والمساءلة الداخلية بما تتضمنه من انتخابات دورية وتداول على السلطة وعدم استغلال النفوذ. إن ضمان استقرار هذه المؤسسات و

الحكم الراشد والنمو الاقتصادي في الدول العربية دراسة قياسية باستعمال بيانات بانيل خلال الفترة 2000-2012

إنتاجيتها يكمن في القدرة على استقلاليتها و تنوع مصادر تمويلها وكذا تطوير قدراتها وصولاً إلى الاعتماد على الموارد الذاتية و بذلك تنتقل من مفهوم المنضّمات الخيرية إلى منظمات التنمية و تساهم في الحكم الراشد.⁷

وفي الأخير نشير إلى أن تحقيق التنمية والحكم الراشد لا يتم إلا بتكامل الحلقات الثلاثة المكونة للحكم الراشد والمتمثلة في: الدولة، القطاع الخاص، المجتمع المدني، وهذه المكونات تكون في حد ذاتها المحاور الرئيسية والأساسية للحكم الراشد.

3. خصائص الحكم الراشد.**أ. الشفافية:**

وهي مصطلح استخدمته الجهات المهتمة بمكافحة الفساد في العالم، وهي ظاهرة تعني تقاسم المعلومات و تداولها بطريقة مكشوفة دون أي غموض وتمثل أيضاً في حق المواطنين في معرفة و نشر المعلومات حول ما يفترض بموظفي الحكومة مؤسساتها أن يقوموا به بالفعل، و تحدد مسؤولياتهم كما تقوم أيضاً على تعميم المعلومات المتعلقة بحقوق المواطنين و الخدمات التي يحق لهم بها.⁸

ب. التنافسية:

وهي حجر الأساس بالنسبة للمسائلة وتفترض التنافسية أساساً أن توفر للمواطنين فرصة الاختيار بين رؤساء الحكومات و السياسات و المؤسسات، وأن توفر إجراءات تسمح للمواطنين بالانتقاء بين الخيارات المطروحة و أن يمارسوا الضغط لترجيح كفة خيارات مختلفة أو أن يتمكنوا من الاعتراض و إيجاد حلول بديلة إذا أدركوا أن في السياسية انتهاكا لحقوقهم.

ج. المسائلة: تعتبر المسائلة إحدى أهم معايير الحكم الراشد لكون هذه الآلية معيار ضبط، وفعل تقوي هام للمؤسسات. بمختلف أنواعها أو للقائمين عليها حين يتم محاسبتهم من قبل الهيئات المخولة بذلك.

د. المشاركة: تشمل جميع الآليات التي تخول المواطنين في عملية المشاركة في إدارة الحكم، وتقوم على مجموعة من الأنشطة التي يسعى المواطنون من خلالها التأثير على أعمال الحكومة سواء بطريقة مباشرة عن طريق التأثير في صياغة السياسات العامة وتطبيقها أو بطريقة غير مباشرة عن طريق اختيار المسؤولين الرسميين. ويشترك المواطنون في إدارة الحكم عبر الاقتراح والانضمام لمنظمات المجتمع المدني التي تمارس الضغط على الحكومة، وعبر لعب دور أكبر في إدارة قطاع الخدمات العامة، أو عبر المشاركة في النقاشات العامة التي تتناول إدارة الحكم.⁹

هـ. التضمنية: وتعني أن يتساوى المواطنون بحقوقهم أمام القانون و أن يتاح لهم فرص متساوية لممارسة هذه الحقوق ومشاركة المواطنين في إدارة الحكم، وتنص التضمنية على أن يتاح لمن يملك مصلحة في إدارة الحكم أو للراغبين في

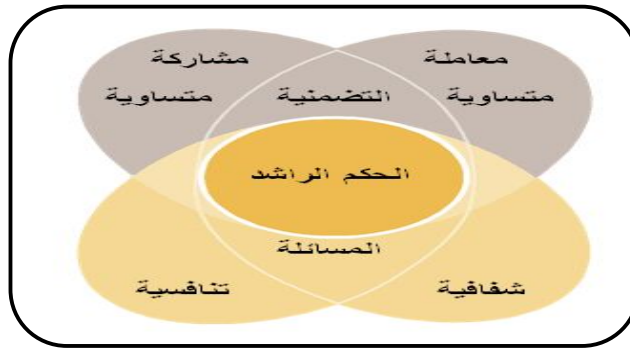
الحكم الراشد والنمو الاقتصادي في الدول العربية دراسة قياسية باستعمال بيانات بانيل خلال الفترة 2000-2012

المشاركة فيها، هذه الفرصة بالتساوي، و أن لا تستبعد أي طبقة أو تتلقى معاملة مختلفة عن سواها، وتعني التضمنية أيضا المشاركة التشاورية والتي تقوم على عدم التمييز بين المواطنين من حيث الاستفادة من الخدمات التي فوضت الحكومة بتقديمها عبر اتفاق جماعي في الرأي مثل: التعليم، الصحة، و السلع العامة كالعدالة، و يمكن أن نعبر عن التضمنية اختصارا بأنها المساواة في المعاملة¹⁰.

و. **حكم القانون:** ويقصد به وجود أنظمة قانونية وقضائية واضحة ومستقرة ومستقلة فيما يتعلق بممارسة الأفراد والجماعات والسلطة الحاكمة لصلاحياتهم في كل المجالات، مع كفالة المساواة أمام القانون للجميع سواء في التمتع بفرص الحماية القانونية لحقوقهم أو في التعرض للعقاب بمقتضى القوانين السارية، ويعتبر حكم القانون من الشروط الضرورية للمسائلة¹¹.

والشكل التالي يوضح خصائص الحكم الراشد حسب رؤية البنك العالمي.

الشكل رقم(01): خصائص الحكم الراشد.



المصدر: البنك العالمي، إدارة حكم أفضل لأجل التنمية في الشرق الأوسط و شمال إفريقيا تعزيز التضمنية و المساواة، مرجع سابق، ص68.

4. الحكم الراشد والنمو الاقتصادي في الأدبيات الاقتصادية:

دارسة دانيال كوفمان و أرت كراي 2002 "النمو من دون إدارة الحكم"¹² من أبرز الدراسات التي تطرقت إلى دراسة أثر الحكم الراشد على النمو الاقتصادي، حيث قام الباحثان في هذه الدراسة بالبحث عن العلاقة السببية بين إدارة الحكم و النمو الاقتصادي مع التركيز على حالة دول أمريكا اللاتينية ودول منطقة الكاريبي، حيث قام الباحثان بإجراء الانحدارات التالية:

* الدخل الفردي دالة في نوعية إدارة الحكم والذي يقاس بمتوسط مؤشرات إدارة الحكم والمتمثلة في: الصوت والمساواة، الاستقرار السياسي، فعالية الحكومة، الأطر التنظيمية، مكافحة الفساد.

* أحد متغيرات إدارة الحكم الستة دالة في الدخل الفردي.

الحكم الراشد والنمو الاقتصادي في الدول العربية دراسة قياسية باستعمال بيانات بانيل خلال الفترة 2000-2012

لقد قام الباحثان بحساب الدخل الفردي لسنة 1995 وفق الأسعار الثابتة للدولار الأمريكي وفق تعادل القوة الشرائية لسنة 1985 أما فيما يتعلق بمؤشرات إدارة الحكم فقد شملت الفترة 2001-2000 لعينة مكونة من 175 دولة وقد خلص الباحثان إلى النتائج التالية:

* تأثير سبي قوي ينطلق من إدارة الحكم إلى الدخل الفردي، حيث يؤدي تحسين نوعية إدارة الحكم إلى زيادة الدخل الفردي، حيث تؤكد هذه الملاحظة الأخيرة على أهمية الحكم الراشد بالنسبة للتنمية الاقتصادية.

* تأثير سبي ضعيف ينطلق من الدخل الفردي إلى إدارة الحكم حيث أن الدخل الفردي العالي لا يضمن تحسين إدارة الحكم لهذا اختار الباحثان عنوان البحث "النمو دون إدارة الحكم" و الجدول التالي يوضح نتائج الانحدارات التي قام بها الباحثان.

الجدول رقم (1): نتائج الانحدارات لعلاقة السببية من إدارة الحكم إلى الدخل الفردي¹³

التابع/المستقل	إدارة الحكم	الثابت	الصوت و المسائلة	الاستقرار السياسي	فعالية الحكومة	الأطر التنظيمية	مكافحة الفساد
الدخل	1.370 (0.095) $R^2=0.69$	7.845 (0.058)	1.495 (0.151)	1.546 (0.156)	1.389 (0.121)	2.242 (0.301)	1.412 (0.139)

Source : Kaufmann; D, and Kraay, A. (2002) op.cit, p48.

الجدول رقم (2): نتائج الانحدار المساعد بين إدارة الحكم و وفيات المعمرين¹⁴

التابع/المستقل	الثابت	وفيات المعمرين	R^2
إدارة الحكم	2.445 (0.284)	-0.547 (0.064)	0.37

Source : Kaufmann; D, and Kraay, A. (2002) op.cit, p48.

ومن أجل معالجة مشكل داخلية المتغيرات قام الباحثان بالاستعانة بالمتغيرات الأداتية-قدرت النماذج بواسطة المتغيرات الأداتية-إنطلاقاً من أبحاث AJR (وفيات المعمرين) هال وجونز (نسبة السكان الناطقين بلغات أوروبا الغربية في البلد) والأبحاث التي تؤكد على دور تملك الموارد الطبيعية.

فمن خلال الجدول السابق نلاحظ أن هنالك علاقة إيجابية معنوية إحصائياً بين مؤشر إدارة الحكم والدخل الفردي، وكذا وجود علاقة سلبية معنوية بين وفيات المعمرين وإدارة الحكم وهذا يتفق مع افتراضات AJR، كما نلاحظ أن مؤشر إدارة الحكم يفسر 69% من التغيرات في الدخل الفردي كما أن مؤشرات أبعاد إدارة الحكم لها علاقة إيجابية مع الدخل الفردي.

أما بالنسبة للعلاقة السببية من الدخل الفردي إلى إدارة الحكم

الحكم الراشد والنمو الاقتصادي في الدول العربية دراسة قياسية باستعمال بيانات بانيل خلال الفترة 2000-2012

الجدول رقم (3): نتائج الانحدارات لعلاقة السببية من الدخل الفردي إلى إدارة الحكم

الصوت و المسائلة	الاستقرار السياسي	فعالية الحكومة	حكم القانون	الأطر التنظيمية	مكافحة الفساد
الثابت	-4.111	-4.8066	-5.3762	-5.3668	-3.75
دخل الفرد	0.553	0.6089	0.6815	0.6851	0.4846
R ²	0.43	0.57	0.66	0.68	0.46

Source : Kaufmann; D, and Kraay, A. (2002) op.cit, p50-52.

فمن خلال الجدول السابق نلاحظ أن هناك علاقة طردية بين الدخل الفردي و إدارة الحكم لكن بالنسبة للمعامل الارتباط بين المتغيرين يبقى ضعيفا، خصوصا فيما يتعلق بالصوت و المسائلة و الأطر التنظيمية، لهذا يستنتج الباحثان أن هناك علاقة سببية ضعيفة من الدخل إلى إدارة الحكم، ويفسران هذه بسبب غياب ما أطلقا عليه الدوائر الحميدة، والتي تعني أن زيادة الدخل الفردي تؤدي إلى المطالبة بنوعية إدارة حكم أفضل و هذه الأخيرة تؤدي إلى زيادة الدخل الفردي في المدى الطويل، حيث أن سبب غياب هذه الدوائر راجع إلى نخب النفوذ وظاهرة الاستيلاء على الدولة، حيث تستفيد هذه النخب من الوضع الراهن لإدارة الحكم كما بإمكانها مقاومة مطالب تحسين إدارة الحكم بنجاح حتى مع ارتفاع الدخل على المدى الطويل.

🚩 دراسة البنك العالمي "إدارة حكم أفضل لأجل التنمية في الشرق الأوسط و شمال إفريقيا تعزيز التضمينية و المسائلة" سنة 2003: حيث كان الهدف من هذه الدراسة معرفة أثر إدارة الحكم في النمو الاقتصادي في بلدان منطقة الشرق الأوسط و شمال إفريقيا، حيث اعتمدت البنك العالمي على دراسة ساكس و وارنز 1995 لأنه يتصور أثر امتلاك الموارد الطبيعية و المتعلق بالمنطقة، كما أن عينة من دول المينا التي يشتملها هذا التحليل هي الأكثر شمولية، و التي تتضمن كل من: الجزائر، مصر، إيران، الأردن، المغرب، سوريا، و استثنيت باقي الدول بسبب عدم توفر البيانات، حيث كانت نتائج تقدير معدل نمو الدخل الفردي مع المتغيرات المفسرة في الجدول التالي:

الجدول رقم (4): نتائج التقدير بالنسبة للدراسة البنك العالمي سنة 2003

المتغير	نسبة الاستثمار	درجة تملك الموارد	مؤشر الانفتاح	الدخل الأولي	معامل التحديد
المعلمة	0.73	-8.00	1.45	-1.82	0.76
إحصائية ستودنت	2.5	-6.16	4.15	-7.09	
المتغير	معدل التبادل	إدارة الحكم	الحد الثابت	حجم العينة	
المعلمة	0.13	0.57	15.02	74	
إحصائية ستودنت	2.45	3.98	6.86		

الحكم الراشد والنمو الاقتصادي في الدول العربية دراسة قياسية باستعمال بيانات بانيل خلال الفترة 2000-2012

المصدر: البنك العالمي، إدارة حكم أفضل لأجل التنمية في الشرق الأوسط و شمال إفريقيا تعزيز التضمنية و المسائلة، مرجع سابق، ص 297.

ومن خلال النتائج السابقة بقدر معدل النمو في دول المينا بـ: 1.11% ومن أجل دراسة أثر تحسين إدارة الحكم في دول مينا نجد أن مستوى إدارة الحكم كمعدل يضاهي مستوى 6 دول في أمريكا اللاتينية وهي: الأرجنتين، البرازيل، المكسيك، فنزويلا و الأوروغواي، حيث إذا استعملنا المعاملات الأصلية في الانحدار و جعلنا كل المتغيرات ثابتة سوف يزداد معدل النمو المقدر إلى مستوى 1.98 % أي بارتفاع 0.87 نقطة مئوية وهذه الزيادة الجديدة كانت ستكتسبها دول المينا لو تم تحسين مستوى إدارة الحكم، أما إذا تم تحسين مستوى إدارة الحكم إلى مستوى خمس دول في شرق آسيا: إندونيسيا، ماليزيا، الفلبين، سنغافورة و تايلاند، فإن معدل النمو المقدر في منطقة المينا يصبح 1.94 % أي بارتفاع 0.83 نقطة مئوية.

 **دراسة العجلوني 2013 "أثر الحكم الرشيد على التنمية الاقتصادية المستدامة في الدول العربية"**¹⁵ هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر الحكم الرشيد في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة والنمو الاقتصادي خلال الفترة (1996-2011)، وذلك من خلال تحليل خصائص ومبادئ مؤشرات الحكم الرشيد في الدول العربية، على المدى القصير والقدرة على إدامته بما يحقق التنمية الاقتصادية المستدامة باستخدام نموذج الانحدار المتعدد ذو التأثير الثابت، حيث كانت نتائج الدراسة وجود تأثير للحاكمية الرشيدة على معدل النمو الاقتصادي في الدول العربية، وقد أظهر التحليل أن معدل النمو الاقتصادي مرتبط إيجابياً بمستوى تطوير المؤسسات والحاكمية وأن هذه العلاقة غير مرتبطة بمستوى دخل الدولة، إذ أن كون الدولة نفطية أم غير نفطية لم يؤثر في هذه العلاقة، كما أظهرت النتائج بأن ليس جميع مؤشرات الحاكمية على نفس المستوى من الأهمية في التأثير النمو الاقتصادي، فلمؤشرات جودة التشريع وسلطة القانون ومحاربة الفساد تأثير معنوي على النمو الاقتصادي، بينما ليس لمؤشرات المشاركة والمسألة والاستقرار السياسي وفعالية الحكومة تأثير واضح بسبب ضعف الهياكل السياسية ذات الطابع الديمقراطي، وعدم ملائمة هذه المؤشرات لثقافة وبيئة المجتمعات العربية، التي تتصف غالبيتها بضعف الوعي السياسي.

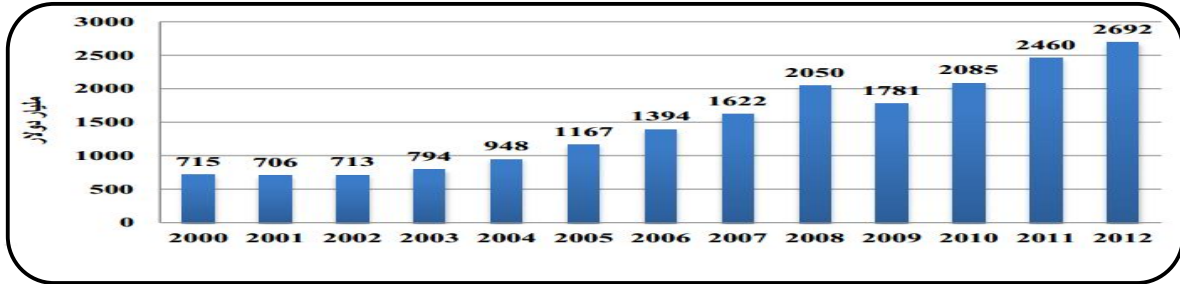
ثالثاً. أثر الحكم الراشد على النمو الاقتصادي في الدول العربية.

1. تطور الناتج المحلي الخام ومعدلات النمو في الدول العربية.

الحكم الراشد والنمو الاقتصادي في الدول العربية دراسة قياسية باستعمال بيانات بانيل خلال الفترة 2000-2012

عرفت الدول العربية تطورات هامة في الناتج المحلي الخام خلال الفترة 2000-2012، حيث عرف الناتج المحلي الخام لمجموع الدول العربية ارتفاعا هاما خلال الفترة 2001-2008 والذي انتقل من 706 مليار دولار سنة 2001 إلى 2050 مليار دولار سنة 2008 كما هو موضح في الشكل التالي.

الشكل رقم(02): الناتج المحلي الخام للمنطقة العربية بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي خلال الفترة 2000-2012



المصدر: صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2013، ص 19.

غير أنه و في سنة 2009 عرف الناتج المحلي في الدول العربية تراجعاً كبيراً حيث وصل إلى مستوى 1781 مليار دولار وهذا بسبب تداعيات الأزمة المالية العالمية، إلا أنه وفي الفترة 2010-2012 استعاد الناتج المحلي وتيرة الارتفاع ليحقق مستوى 2692 مليار دولار، حيث كانت أسباب هذه التطورات الهامة مايلي:¹⁶

* زيادة القيمة المضافة للقطاعات غير الاستخراجية والتي ارتفعت من 491.4 مليار دولار سنة 2001 إلى حوالي 496.3 مليار سنة 2002، كما لم تسجل القيمة المضافة للقطاعات الاستخراجية تغيراً عن مستواها في سنة 2001 والبالغ 165.7 مليار دولار.

* الارتفاع في أسعار النفط العالمية وزيادة كميات إنتاجه و تصديره وبتالي زيادة قيمة العوائد النفطية للدول المصدرة.

* النتائج الايجابية لسياسات و برامج الإصلاح الاقتصادي و الهيكلي التي واطبت الدول العربية على تطبيقها بالخصوص سياسات الاستقرار الاقتصادي و الإصلاحات الهيكلية التي تستهدف توسيع القاعدة الإنتاجية و تنويع مصادر الدخل و تعزيز فرص مشاركة القطاع الخاص في مختلف مجالات التنمية.

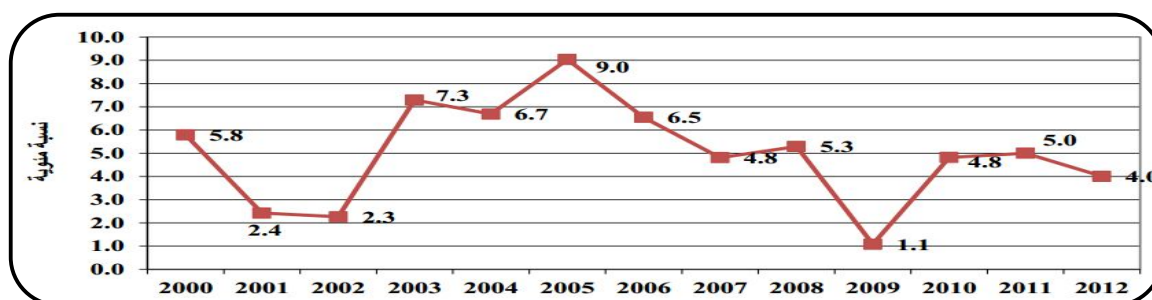
* ساهم ارتفاع وتيرة نمو الاقتصاد العالمي في عودة ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية و زيادة صادرات الدول العربية المصدرة له.

* توسع الطلب على صادرات بعض الدول العربية و تحسن تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة و رؤوس الأموال و تحويلات العاملين بالخارج.

الحكم الراشد والنمو الاقتصادي في الدول العربية دراسة قياسية باستعمال بيانات بانيل خلال الفترة 2000-2012

أما بخصوص معدلات النمو فقد عرفت المنطقة العربية ارتفاعاً في المعدلات خلال الفترة 2003-2008، لتسجل المنطقة سنة 2005 أعلى معدل و المقدر بـ 9% وهذا جراء ارتفاع أسعار النفط إلى أن معدلات النمو تراجعت إلى أدنى مستوياتها سنة 2009 لتحقق المنطقة العربية معدل قدره 1.1% متأثرة بالأزمة المالية العالمية، إلا أن معدلات النمو الاقتصادي عاودت الارتفاع خلال الفترة 2010-2012 بفضل ارتفاع أسعار النفط و إنتاجه وكذا زيادة الطلب على الصادرات غير النفطية.

الشكل رقم (03): معدلات النمو الاقتصادي في المنطقة العربية خلال الفترة 2000-2012.



المصدر: صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2013، ص 19.

الجدول رقم (04): معدلات النمو الاقتصادي في الدول العربية لسنتي 2011 و 2012.

(نسبة مئوية)		معدل نمو الناتج المحلي للفرد		معدل نمو الناتج المحلي بالعملة الوطنية		معدل نمو الناتج المحلي بالأسعار الثابتة		الدول
معدل نمو الناتج المحلي بالدولار		معدل نمو الناتج المحلي للفرد		معدل نمو الناتج المحلي بالعملة الوطنية		معدل نمو الناتج المحلي بالأسعار الثابتة		
بالأسعار الجارية		بالأسعار الثابتة		بالأسعار الجارية		بالأسعار الثابتة		
2012	2011	2012	2011	2012	2011	2012	2011	
7.3	9.1	0.4	0.4	7.3	9.1	2.7	2.6	الأردن
10.1	21.3	3.4	2.7	10.1	21.3	4.4	3.9	الإمارات
5.6	13.4	-0.8	4.6	5.6	13.4	3.4	1.9	البحرين
-1.6	4.7	2.6	-2.9	9.1	2.9	3.6	-1.8	تونس
3.8	22.9	0.4	0.3	10.5	20.3	2.4	2.4	الجزائر
9.5	9.7	1.7	1.4	9.5	9.7	4.8	4.5	جيبوتي
6.2	27.1	3.9	5.5	6.2	27.1	6.8	8.5	السعودية
-2.6	0.4	8.9	-0.5	30.5	16.1	-9.7	2.7	السودان
-15.1	0.3	-20.0	-5.8	15.7	2.9	-18.8	-3.4	سورية
16.3	33.6	5.7	4.9	15.9	33.6	8.3	7.5	العراق
11.6	19.0	-1.7	-13.4	11.6	19.0	8.3	5.4	عمان
5.3	24.0					4.9	9.9	فلسطين
12.2	37.0	2.9	11.9	12.2	37.0	6.2	13.0	قطر
-2.2	10.4	0.2	-0.1	5.4	5.2	2.5	2.2	القمر
14.1	34.0	4.5	3.1	15.7	29.0	7.9	6.3	الكويت
7.0	8.0	1.1	0.9	7.0	8.0	1.7	1.5	لبنان
126.8	-50.3	105.4	-65.9	134.2	-51.9	108.6	-62.6	ليبيا
9.0	7.8	0.0	-0.6	12.5	13.6	2.2	1.8	مصر
5.6	2.4	1.3	3.9	5.8	5.0	2.4	5.0	المغرب
3.2	12.0	3.6	1.5	6.4	17.4	6.0	4.0	موريتانيا
4.8	0.8	-0.9	-14.4	4.8	-1.9	2.0	-11.5	اليمن

المصدر: صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2013، ص 20.

الحكم الراشد والنمو الاقتصادي في الدول العربية دراسة قياسية باستعمال بيانات بانيل خلال الفترة 2000-2012

و تباينت معدلات النمو في الدول العربية حيث سجلت كل من سوريا و السودان انكماشاً قدره 18.8% و 9.7% على التوالي، بينما عرفت ليبيا أعلى المعدلات و الذي بلغ 108.6%، وبصفه عامة سجلت الدول الرئيسية المصدرة للنفط معدلات نمو جيدة حيث استفادت هذه الدول من بقاء النفط عند مستويات مرتفعة. كما سجلت عدد من الدول العربية معدلات نمو أقل من المعدلات التي سجلتها في السنوات السابقة نتيجة لتأثرها بالظروف السياسية الداخلية أو في المنطقة ككل، فعلى الرغم من تسجيل معدلات النمو تحسناً في سنة 2012 بالنسبة للبحرين، تونس، مصر و اليمن إلا أن هذا التحسن كان محدوداً نتيجة تواصل الاضطرابات في هذه البلدان بالإضافة إلى عوامل أخرى الخاصة بكل بلد مثل الانقطاع الجزئي و المؤقت للإنتاج النفط في البحرين و اليمن، و تأثر الطلب على صادرات كل من: تونس، مصر و المغرب نتيجة تراجع آفاق النمو الاقتصادي في منطقة اليورو على خلفية أزمة المديونية، كذلك تأثر النمو في لبنان و الأردن نتيجة الاضطرابات في سوريا، بينما سجل السودان انكماشاً في الناتج المحلي نتيجة عملية الانفصال التي عرفها كما تراجعت معدلات النمو في فلسطين نتيجة للظروف الاقتصادية الصعبة التي يواجهها بسبب الحصار، كما تراجع النمو الاقتصادي في المغرب جراء الظروف المناخية الصعبة و التي أثرت على الإنتاج الزراعي.¹⁷

2. مؤشرات الحكم الراشد:

قدم دانيال كوفمان و زملاءه في البنك العالمي مؤشراً لقياس نوعية إدارة الحكم والذي يتكون من ستة مؤشرات مقسمة إلى ثلاثة معايير وهي¹⁸:

أ.المعيار الأول: العملية التي بواسطتها يتم اختيار الحكومات و مراقبتها و استبدالها: حيث يشمل هذا المعيار مؤشرين:

الصوت و المسائلة (VA): حيث يقيس هذا المؤشر مدى قدرة مواطنين بلد ما على المشاركة في انتخاب حكومتهم، وكذلك حرية التعبير، حرية تكوين الجمعيات و حرية وسائل الإعلام.

الاستقرار السياسي و غياب العنف (PS): حيث يقيس هذا المؤشر احتمال زعزعة استقرار الحكومة بوسائل غير دستورية أو عن طريق العنف بما في ذلك الإرهاب.

ب.المعيار الثاني: قدرة الحكومة وضع سياسات قاعدية فعالة: حيث يتكون هذا المعيار من مؤشرين:

فعالية الحكومة (GE): حيث يقيس هذا المؤشر نوعية الخدمات العامة، قدرة جهاز الخدمة المدنية واستقلاليتها عن الضغوطات السياسية، نوعية إعداد السياسات.

الحكم الراشد والنمو الاقتصادي في الدول العربية دراسة قياسية باستعمال بيانات بانيل خلال الفترة 2000-2012

الأسطر التنظيمية (RQ): يقيس هذا المؤشر قدرة الحكومة على توفير سياسات وتنظيمات سليمة تتيح تنمية القطاع الخاص وتساعد على ذلك.

ج. المعيار الثالث: احترام الهيئات المسيرة للمواطنين والدولة معا: حيث يتكون هذا المعيار من مؤشرين:

حكم القانون (RL): حيث يقيس هذا المؤشر مدى ثقة المتعاملين في أحكام القانون في المجتمع و التقيد بها بما في ذلك نوعية إنفاذ العقود و حقوق الملكية و الشرطة و المحاكم و كذلك احتمال وقوع جرائم و أعمال عنف. مكافحة الفساد (CC): يقيس هذا المؤشر مدى استغلال السلطة العامة لتحقيق مكاسب شخصية، بما في ذلك أعمال الفساد صغيرها وكبيرها وكذلك استحواذ النخبة و أصحاب المصالح الشخصية على مقدرات الدولة. إن هذه المؤشرات مقيمة من 2.5- إلى 2.5، حيث كلما ارتفعت قيمة المؤشر دل هذا على أن البلد يتميز بحكم راشد.

3. تطور مؤشرات الحكم الراشد في الدول العربية

الجدول رقم (5): متوسط نسبة ترتيب مؤشرات الحكم الراشد في الدول العربية

خلال الفترة 2000-2012 الوحدة: %.

الدولة	VA	PS	GE	RQ	RL	CC	الدولة	VA	PS	GE	RQ	RL	CC
الجزائر	20	12	33	23	28	32	المغرب	29	32	51	49	50	49
البحرين	22	38	69	73	66	68	عمان	22	75	66	68	66	68
جيبوتي	18	42	19	27	26	37	قطر	29	84	72	65	72	81
مصر	19	24	42	39	51	36	السعودية	6	35	49	55	58	53
العراق	10	3	5	8	2	4	السودان	5	2	8	8	7	8
الأردن	30	33	60	60	62	64	تونس	21	47	67	52	55	58
الكويت	34	56	58	58	67	73	الإمارات	24	76	78	71	65	81
لبنان	35	14	45	48	36	27	فلسطين	22	7	18	29	41	23
ليبيا	5	48	12	8	21	15	اليمن	16	7	17	24	11	18
موريتانيا	22	34	31	37	28	41							

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات البنك العالمي.

بالنسبة لمؤشر الصوت و المسائلة لم تحصل أي دول عربية على نسبة ترتيب متوسطة، حيث يعتبر لبنان أفضل الدول العربية في هذا المؤشر يليه كل من الكويت و الأردن والذان تحصلا على نسبة ترتيب أقل من المتوسط، أما كل من السعودية و ليبيا و السودان فقد تحصلت هذه الدول على نسبة ترتيب ضعيفة جدا بحيث تعتبر هذه الدول

الحكم الراشد والنمو الاقتصادي في الدول العربية دراسة قياسية باستعمال بيانات بانيل خلال الفترة 2000-2012

أضعف الدول العربية في هذا المؤشر، أما بخصوص باقي الدول العربية فقد تحصلت على نسبة ترتيب ضعيفة في مؤشر الصوت و المسائلة، أما بخصوص مؤشر الاستقرار السياسي فقد تحصلت كل من: قطر، الإمارات وعمان على نسبة ترتيب جيدة في هذا المؤشر بحيث تعتبر هذه الدول أفضل دول المنطقة في مؤشر الاستقرار السياسي، كما تحصلت الكويت على نسبة ترتيب متوسطة، أما العراق، فلسطين، السودان و اليمن فتحصلت هذه الدول على نسبة ترتيب ضعيفة جدا في هذا المؤشر بحيث تعتبر هذه الدول أضعف الدول العربية في هذا المؤشر، بينما تحصلت كل من: الجزائر، مصر و لبنان على نسبة ترتيب ضعيفة أما بخصوص باقي الدول العربية فقد تحصلت على نسبة ترتيب أقل من المتوسط في مؤشر الاستقرار السياسي، وبالنسبة لمؤشر فعالية الحكومة فقد تحصلت الإمارات على نسبة ترتيب جيدة في هذا المؤشر بحيث تعتبر أفضل دولة عربية في مؤشر فعالية الحكومة ، كما تحصلت كل من: قطر، البحرين، عمان، الأردن، الكويت و المغرب على نسبة ترتيب متوسطة، أما العراق و السودان فتحصلتا على نسبة ترتيب ضعيفة جدا في هذا المؤشر بحيث يعتبران أضعف الدول العربية في فعالية الحكومة، بينما تحصلت كل من: جيبوتي، ليبيا، فلسطين و اليمن على نسبة ترتيب ضعيفة أما بخصوص باقي الدول العربية فقد تحصلت على نسبة ترتيب أقل من في مؤشر فعالية الحكومة، أما فيما يتعلق بمؤشر الأطر التنظيمية فقد تحصلت كل من: قطر، الإمارات، عمان، الكويت، البحرين، الأردن، السعودية و تونس على نسبة ترتيب متوسطة في هذا المؤشر بحيث تعتبر الإمارات أفضل دولة عربية في مؤشر الأطر التنظيمية، أما العراق، السودان و ليبيا فتحصلت هذه الدول على نسبة ترتيب ضعيفة جدا في هذا المؤشر بحيث تعتبر هذه الدول أضعف الدول العربية في هذا المؤشر، بينما تحصلت كل من: الجزائر و اليمن على نسبة ترتيب ضعيفة أما بخصوص باقي الدول العربية فقد تحصلت على نسبة ترتيب أقل من المتوسط في مؤشر الأطر التنظيمية، وبالنسبة لمؤشر حكم القانون فقد تحصلت كل من: قطر، الإمارات، مصر، عمان، الكويت، البحرين، الأردن، السعودية و المغرب على نسبة ترتيب متوسطة في هذا المؤشر بحيث تعتبر قطر أفضل دولة عربية في مؤشر حكم القانون، أما العراق، السودان فتحصلا على نسبة ترتيب ضعيفة جدا في هذا المؤشر بحيث يعتبر العراق أضعف الدول العربية في هذا المؤشر، بينما تحصلت كل من: ليبيا و اليمن على نسبة ترتيب ضعيفة أما بخصوص باقي الدول العربية فقد تحصلت على نسبة ترتيب أقل من المتوسط في مؤشر حكم القانون، أما مؤشر مكافحة الفساد فقد احتلت الإمارات و قطر صدارة الدول العربية في هذا المؤشر بحصولهما على نسبة ترتيب جيدة، بينما تحصلت كل من: البحرين، الأردن، الكويت، عمان، السعودية و تونس على نسبة ترتيب متوسطة في هذا المؤشر، كما تحصلت كل من: ليبيا، فلسطين و اليمن على نسبة ترتيب ضعيفة و تحصل كل من العراق و السودان على نسبة ترتيب ضعيفة جدا بحيث

الحكم الراشد والنمو الاقتصادي في الدول العربية دراسة قياسية باستعمال بيانات بانيل خلال الفترة 2000-2012

يعتبر العراق أكثر الدول العربية فساداً، أما بقية الدول العربية فقد تحصلت على نسبة ترتيب أقل من المتوسط في مؤشر مكافحة الفساد.

ولقد أشار البنك العالمي سنة 2003 في تقريره الخاص بإدارة الحكم و التنمية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، بأن ضعف إدارة الحكم أدى إلى التأثير بشدة على الأداء الاقتصادي كما أظهرت الدراسات أنه لو تمتعت الدول العربية بنفس نوعية الإدارة في القطاع العام في دول جنوب شرق آسيا لأصبح دخل الفرد ضعف ما هو عليه اليوم، كما كشف التقرير أيضاً بأن نظام إدارة الحكم الضعيف في الدول العربية قد فشل في تأمين توافي الحكم الراشد: التضمنية و المسائلة الأمر الذي أضعف النمو الاقتصادي و التنمية البشرية، فعلى الرغم من أن قوانين و دساتير دول المنطقة تدعو إلى المساواة غير أن الحقيقة عكس ذلك، فلا مؤسسات الحكم و الخدمات العامة متوفرة للجميع بالمساواة، كما أن مسائله السياسيين هو عملة نادرة في الدول العربية وكذا تساوي الفرص في الوصول إلى السلطة و تدويرها، كما أن من أسباب تدني إدارة الحكم في الدول العربية هو ضعف الديمقراطية حيث تشكو أغلب الشعوب العربية من أنظمتها الحاكمة والتي تلجأ في تبرير وجودها إلى العوامل التاريخية وعدم استنادها إلى الشرعية الأمر الذي يفسر اعتمادها على مؤسسات دستورية وقضائية مهمتها استدامة السلطة، حيث تؤكد التقارير الدولية وجود ظاهرة احتكار السلطة في الوطن العربي بالصورة التي تعطي للملك أو الرئيس واسع السلطات يمثله في ذلك رئيس الحكومة والذي يعتبر مسؤولاً أمام رئيس الجمهورية لا الشعب عكس الدول الديمقراطية و التي تعطي البرلمان حق مسائلة رئيس الحكومة أو رئيس الجمهورية. ولقد أشار تقرير البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة سنة 2004 إلى أن الدول العربية تعاني من عجز كبير امتد إلى وظائف الحكومة ليشمل وظيفة الرقابة، فمن المفترض أن تسعى الحكومة إلى اتباع ترتيبات واقية من أجل تضيق الفساد، حيث تفتقد الوحدات الحكومية إلى الوسائل اللازمة لفضح الفساد كما تفتقد أيضاً إلى أساليب المراجعة و الرقابة الداخلية الأمر الذي شجع الفساد و المحسوبية في توفير الخدمات العامة، حيث عبر التقرير عن الحالة الإدارية بغياب نظام متكامل للإدارة العامة و نقص الكفاءات، تدني الأجور و غياب نظم العقاب و المكافآت و المسائلة الأمر الذي جعل الجهاز غير قادر على مسيرة التطورات الجارية محلياً و عالمياً، كما أورد التقرير أن الموظف العام يعرقل معظم الوظائف من خلال تعطيل سير أي معاملة من أجل الحصول على مقابل مادي. وكخلاصة إن لضعف إدارة الحكم في الدول العربية مظهران رئيسيان: الأول فساد النظام السياسي والذي يتجلى في غياب الديمقراطية وانتهاك حقوق الإنسان الأمر الذي أثر سلباً على اندماج المجتمع العربي في إدارة الحكم، أما الثاني فساد الإدارة العامة

الحكم الراشد والنمو الاقتصادي في الدول العربية دراسة قياسية باستعمال بيانات بانيل خلال الفترة 2000-2012

فيتجلى في ممارسات الفساد المالي الأمر الذي عطل التنمية يشقيها الاقتصادي و الاجتماعي و ساعد في انتشار ظاهرتي البطالة و الفقر¹⁹.

4. النموذج و نتائج التقدير:

بناء على النظريات والأبحاث التجريبية والتي درست العلاقة بين الحكم الراشد والنمو الاقتصادي سيركز البحث في اختيار العوامل و التي لها تأثير على النمو الاقتصادي على دراسة ساكس و وارنز²⁰ 1995 والتي تعتبر أفضل دراسة تجريبية مفسرة للنمو الاقتصادي في المنطقة العربية بحسب تقرير البنك العالمي 2003. وبحسب ما سبق يكتب النموذج على الشكل التالي:

$$Ly_{it} = b_1 + b_2 invgdp_{it} + b_3 Techchange_{it} + b_4 Rngdp_{it} + b_5 gouvernace_{it} + a_i + \varepsilon_{it} \dots (1)$$

حيث: Ly_{it} : لوغاريتم الدخل الفردي وفق تعادل القوى الشرائية بالأسعار الثابتة للدولار الأميركي سنة الأساس 2005، حيث اعتمدنا على هذا المتغير بدلا من معدل النمو استناد إلى دراسة هال و جونز²¹ 1999.

$invgdp_{it}$: لوغاريتم نسبة الاستثمار إلى الناتج المحلي الخام.

$Techchange_{it}$: معدل التبادل و الذي يعبر عن نسبة مؤشر سعر الصادرات إلى مؤشر سعر الواردات سنة الأساس 2005.

$Rngdp_{it}$: نسبة إيرادات الموارد الطبيعية إلى الناتج المحلي الخام (النفط، الغاز الطبيعي، الفحم، إيرادات المعادن والغابات).

$gouvernace_{it}$: أحد مؤشرات إدارة الحكم الستة.

a_i : الأثر الفردي و ε_{it} : حد الخطأ.

نستعمل في تحليلنا هذا معطيات سنوية معتمدين على قاعدة بيانات البنك العالمي لسنة 2015 لعينة مكونة من 19 دولة عربية كتالي: الجزائر، البحرين، جيبوتي، مصر، العراق، الأردن، الكويت، لبنان، ليبيا، موريتانيا، المغرب، عمان، قطر، السعودية، السودان، تونس، الإمارات، فلسطين، اليمن، خلال الفترة 2000-2012.

تنص أدبيات الاقتصاد القياسي لبيانات بانيل أو المعطيات الطويلة على القيام باختبارات تحديد الآثار الفردية قبل تقدير النموذج، هل نقدر نموذج تجميعي أم نموذج آثار فردية ثابتة أم نموذج آثار فردية عشوائية لهذا نقوم الاختبارات التالية:

❖ اختبار فيشر polability test:

الفرضية الصفرية: تجانس الحدود الثابتة (نموذج تجميعي)

الحكم الراشد والنمو الاقتصادي في الدول العربية دراسة قياسية باستعمال بيانات بانيل خلال الفترة 2000-2012

الفرضية البديلة: عدم تجانس الحدود الثابتة (نموذج الآثار الفردية الثابتة)

نتائج الاختبار نلخصها في الجدول التالي:

الجدول رقم (4): نتائج اختبار فيشر في كافة الدول العربية

الإحصائية المحسوبة	الإحصائية المجدولة (5%)	درجة الحرية	احتمال قبول الفرضية الصفرية
756.33	1.62	18,207	0

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج stata 13 في الملحق 08

القرار نلاحظ أن الإحصائية المحسوبة أكبر من الإحصائية المجدولة ومنه نقبل الفرضية البديلة وجود الآثار الفردية الثابتة.

❖ اختبار هوسمان Hausman test :

الفرضية الصفرية: نموذج الآثار الفردية العشوائية

الفرضية البديلة: نموذج الآثار الفردية الثابتة

نتائج الاختبار نلخصها في الجدول التالي:

الجدول رقم (5): نتائج اختبار هوسمان

الإحصائية المحسوبة	الإحصائية المجدولة (5%)	درجة الحرية	احتمال قبول الفرضية الصفرية
1.35	11.66	4	0.8522

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج stata 13

القرار نلاحظ أن الإحصائية المحسوبة أقل من الإحصائية المجدولة ومنه نقبل الفرضية الصفرية وجود الآثار الفردية العشوائية.

بعد أن توصلنا إلى وجود الآثار الفردية العشوائية نقدر النماذج بواسطة المربعات الصغرى المعممة (GLS)،

باعتبارها أفضل الطرق في تقدير هذه النماذج، حيث نلخص نتائج التقدير في الجدول التالي:

الجدول رقم (6): نتائج التقدير أثر مؤشرات إدارة الحكم على النمو الاقتصادي في الدول العربية.²²

CC	RL	RQ	GE	PS	VA	
9.145 (42.58)	9.182 (44.31)	9.201 (43.11)	9.141 (43.74)	9.133 (38.26)	9.148 (35.57)	الثابت
0.0674 (1.62)	0.0633 (1.50)	0.0632 (1.59)	0.0694 (1.64)	0.0703 (1.76)	0.0653 (1.66)	Invgdp

الحكم الراشد والنمو الاقتصادي في الدول العربية دراسة قياسية باستعمال بيانات بانيل خلال الفترة 2000-2012

0.00089 (3.02)	0.0007 (2.59)	0.00083 (2.93)	0.00086 (2.82)	0.00088 (3.12)	0.00087 (3.11)	Téchang e
0.0023 (2.11)	0.0029 (2.57)	0.002 (2.04)	0.0023 (2.04)	0.0018 (1.82)	0.0019 (1.96)	Rngdp
0.029 (0.68)	0.1224 (1.97)	0.1276 (3.58)	0.0178 (0.34)	-0.0157 (-0.61)	-0.0147 (-0.31)	Gouver nance
0.3501	0.6312	0.5544	0.2897	0.0959	0.1797	R ²
27.99	31.12	42.36	29.98	29.32	30.09	Wald

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج stata 13

5. تحليل النتائج المتحصل عليها:

أ. التقييم الاقتصادي:

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن المتغيرات (نسبة الاستثمار، درجة تملك الموارد الطبيعية ومعدل التبادل) لها أثر إيجابي على النمو الاقتصادي في الدول العربية وهذا ما يتماشى مع النظرية الاقتصادية، كما نلاحظ أن نسبة الاستثمار لها الأثر الأكبر على النمو الاقتصادي من بين هذه المتغيرات. كما نلاحظ أيضا وجود علاقة عكسية بين الصوت والمساءلة والنمو الاقتصادي في الدول العربية وهذا ما لا يتفق مع النظرية الاقتصادية وهذا بسبب أن بعض الدول العربية الغير نفطية تتميز بمستوى جيد من المسائلة وامتلاكها لدخل فردي متوسط خصوصا كل من الأردن، لبنان، تونس والمغرب مقارنة مع الدول العربية النفطية والتي تتميز بمستوى متدني من المسائلة وامتلاكها لدخل فردي عالي خصوصا السعودية، كما أن كل الدول العربية تمتلك مؤشرات سالبة في هذا المتغير. كما نلاحظ أيضا وجود علاقة عكسية بين الاستقرار السياسي والنمو الاقتصادي في المنطقة الدول العربية وهذا أيضا يخالف النظرية الاقتصادية. كما نلاحظ وجود علاقة طردية بين النمو الاقتصادي وكل من: فعالية الحكومة، الأطر التنظيمية، حكم القانون، مكافحة الفساد في الدول العربية وهذا ما يتماشى مع النظرية الاقتصادية حيث تتميز كل من قطر، الإمارات، عمان، البحرين و الكويت بمستوى جيد في المؤشرات السابقة مع امتلاكها لدخل فردي عالي.

ب. التقييم الإحصائي:

بالنسبة لمعنوية المعامل فنلاحظ من خلال الجدول السابق عدم معنوية معلمة نسبة الاستثمار في جميع النماذج المقدره عند مستوى معنوية 5% وكذا معنوية معلمة تملك الموارد الطبيعية في جميع النماذج ماعدا النموذج المقدر مع مؤشر الاستقرار السياسي عند نفس مستوى المعنوية، كما نلاحظ أيضا معنوية معلمة معدل التبادل في جميع

الحكم الراشد والنمو الاقتصادي في الدول العربية دراسة قياسية باستعمال بيانات بانيل خلال الفترة 2000-2012

النماذج عند نفس مستوى المعنوية، أما بالنسبة لمؤشرات إدارة الحكم فنلاحظ معنوية معلمتي الأطر التنظيمية و حكم القانون عند مستوى معنوية 5% أما المتغيرات: الصوت و المسائلة، الاستقرار السياسي، فعالية الحكومة و مكافحة الفساد فهي غير معنوية عند مستوى 5%، أما فيما يتعلق بالمعنوية الكلية للمعالم فقد أثبت الاختبار المستعمل وجود المعنوية الكلية للمعالم في النماذج المقدرية (الإحصائية المحسوبة أكبر من إحصائية كاي مربع بدرجة حرية 4 والتي تساوي عند مستوى معنوية 5% 11.14) .

أما في ما يتعلق بمعامل التحديد من خلال الجدول السابق نلاحظ أن المتغيرات التالية: الصوت و المسائلة، الاستقرار السياسي، فعالية الحكومة، الأطر التنظيمية، حكم القانون، مكافحة الفساد نشرح 17%، 9%، 28%، 55%، 63%، 35% من الاختلافات في الدخل الفردي ما بين البلدان العربية، كما نلاحظ أيضا أن حكم القانون و الأطر التنظيمية لهما أهمية كبيرة في النمو الاقتصادي في الدول العربية بسبب ارتفاع معامل التحديد في نموذجهما.

رابعاً: خاتمة.

لقد كان الهدف من هذه الدراسة معرفة أثر متغيرات الحكم الراشد على النمو الاقتصادي في الدول العربية خلال الفترة 2000-2012 إنطلاقاً من دراسة وصفية قياسية و هذا باستعمال أدوات التحليل و القياس الاقتصادي حيث عالجنا موضوع الدراسة للإجابة عن التساؤلات المطروحة في الإشكالية، حيث توصلنا إلى النتائج التالية:

* الأطر التنظيمية و حكم القانون أهم متغيرات الحكم الراشد المؤثرة على النمو الاقتصادي في المنطقة العربية خلال الفترة 2000-2012 كما أن لها تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي في الدول العربية وهذا بحكم المعنوية الإحصائية و ارتفاع معامل التحديد في هذه النماذج، حيث أن كل من قطر، الإمارات، عمان، البحرين والكويت لها بمستوى جيد في هذين المؤشرين مع امتلاكها لدخل فردي عالي.

* عدم وجود أثر لمتغير الصوت و المسائلة على النمو الاقتصادي في الدول العربية وهذا ما أكدته تقرير البنك العالمي سنة 2003 بسبب عدم معنوية هذا الأخير وضعف معامل التحديد.

* عدم وجود أثر لكل من: الاستقرار السياسي، فعالية الحكومة و مكافحة الفساد على النمو الاقتصادي في الدول العربية بسبب عدم معنوية المعالم وضعف معامل التحديد.

* تعتبر كل من: قطر، الإمارات، عمان، الكويت و البحرين أحسن الدول العربية في مؤشرات الحكم الراشد، بينما يعتبر كل من: العراق و السودان أضعف الدول العربية في هذه المؤشرات، كما تتميز الدول العربية الغير

الحكم الراشد والنمو الاقتصادي في الدول العربية دراسة قياسية باستعمال بيانات بانيل خلال الفترة 2000-2012

النفطية أحسن من الدول العربية النفطية في مؤشر الصوت و المسائلة، حيث يعتبر لبنان أفضل دولة عربية في هذا المؤشر بينما يتدلى كل من: السعودية، ليبيا و السودان قائمة الدول العربية في هذا المؤشر. وعلى ضوء هذه النتائج يمكننا إعطاء جملة من التوصيات:

* يجب على الدول العربية الاستفادة من التجارب الرائدة في تطبيق الحكم الراشد و العمل على نشر هذه الثقافة في الوطن العربي.

* العمل على تعزيز آليات المسائلة و الشفافية في الدول العربية ككل و الدول العربية النفطية على وجه الخصوص من أجل التخلص من هوة إدارة الحكم بين المنطقة العربية و باقي مناطق العالم.

* ينبغي على الدول العربية بناء مؤسسات قوية من أجل مكافحة الفساد بكل أشكاله وأنواعه وبالأخص الفساد الناتج عن المداخل الرعية.

المراجع والإحالات:

- ¹ Kaufmann, D, Kraay, A, and Mastruzzi, M. (2010) "The Worldwide Governance Indicators", World Bank Policy Research Working Paper No. 5430. Washington, D.C.: World Bank, p4.
- ² UNDP, Governance for sustainable human development. New York: UNDP, 1997, p08.
- ³ الأخضر عزي و غام حطلي، قياس قوة الدولة من خلال الحكم الراشد إسقاط على التجربة الجزائرية، المحلة الالكترونية علوم إنسانية، العدد 21 مارس 2005، ص15.
- ⁴ راوية توفيق، الحكم الرشيد و التنمية في إفريقيا دراسة تحليلية لمبادرة النيباد، معهد البحوث و الدراسات الإفريقية، جامعة القاهرة، الطبعة الأولى، 2005، ص28.
- ⁵ حسن كرم، مفهوم الحكم الصالح و معايير، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 309 نوفمبر 2004، ص64.
- ⁶ زهير عبد الكريم الكايد، الحكمانية قضايا و تطبيقات، المنظمة العربية للعلوم الإدارية، القاهرة، 2003، ص11.
- ⁷ حسن كرم، مرجع سابق، ص65.
- ⁸ البنك العالمي، إدارة حكم أفضل لأجل التنمية في الشرق الأوسط و شمال إفريقيا تعزيز التضمنية و المسائلة، ترجمة دار الساقى، 2004، النسخة الأصلية 2003، ص24.
- ⁹ البنك العالمي، إدارة حكم أفضل لأجل التنمية في الشرق الأوسط و شمال إفريقيا تعزيز التضمنية و المسائلة، مرجع سابق، ص24.
- ¹⁰ البنك العالمي، إدارة حكم أفضل لأجل التنمية في الشرق الأوسط و شمال إفريقيا تعزيز التضمنية و المسائلة، مرجع سابق، ص22-23.
- ¹¹ حسن كرم، مرجع سابق، ص38.
- ¹² Kaufmann; D, and Kraay, A. (2002) "Growth without Governance." The World Bank.
- ¹³ الأرقام التي بين قوسين تعبر عن الخطأ المعياري.
- ¹⁴ الأرقام التي بين قوسين تعبر عن الخطأ المعياري.

الحكم الراشد والنمو الاقتصادي في الدول العربية دراسة قياسية باستعمال بيانات بانيل خلال الفترة 2000-2012

¹⁵ مداخلة مقدمة ضمن المؤتمر العالمي التاسع للإقتصاد والتمويل الإسلامي (ICIEF) حول "النمو والعدالة والاستقرار من منظور إسلامي" والمنوي عقده في إستنبول ، تركيا ، خلال الفترة 9-2013/9/11.

¹⁶ صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2004 و 2010.

¹⁷ صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2013، ص 20-21.

¹⁸ Kaufmann, D, Kraay, A, and Mastruzzi, M. (2010) "The Worldwide Governance Indicators", op.cit, p4.

¹⁹ سايح بوزيد، دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية المستدامة حالة الجزائر، دكتوراه علوم كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، 2013 ص 268-277.

²⁰ Sachs J.D. & Warner A.M., «Natural Resource Abundance and Economic Growth», National Bureau of Economic Research, Working paper 5398, Cambridge, December 1995.

²¹ Hall, R. E. and Jones, C.I. (1999). "Why Do Some Countries Produce So Much More Output per Worker than Others?" Quarterly Journal of Economics 114(1): 83-116.

²² الأرقام التي بين قوسين تعبر عن إحصائية ستودنت.

الملاحق: مخرجات برنامج stata 13

الملحق 1: نتائج التقدير مع متغير الصوت و المسائلة:

Random-effects GLS regression				Number of obs	=	211
Group variable: panel				Number of groups	=	19
R-sq: within	=	0.1366		Obs per group: min	=	6
between	=	0.2636		avg	=	11.1
overall	=	0.1797		max	=	12
corr(u_i, X) = 0 (assumed)				Wald chi2(4)	=	30.09
				Prob > chi2	=	0.0000
ly	Coef.	Std. Err.	z	P> z	[95% Conf. Interval]	
invrgdp	.0653011	.0393973	1.66	0.097	-.0119162	.1425185
techange	.0008703	.0002797	3.11	0.002	.0003222	.0014184
rngdp	.0019882	.0010159	1.96	0.050	-2.88e-06	.0039792
va	-.0147881	.0470403	-0.31	0.753	-.1069853	.0774091
_cons	9.14184	.2722929	33.57	0.000	8.608156	9.675524
sigma_u	1.0374134					
sigma_e	.11619368					
rho	.98761069					
		(fraction of variance due to u_i)				

الملحق 2: نتائج التقدير مع متغير الاستقرار السياسي

الحكم الراشد والنمو الاقتصادي في الدول العربية دراسة قياسية باستعمال بيانات بانيل خلال الفترة 2000-2012

Random-effects GLS regression		Number of obs =		211	
Group variable: panel		Number of groups =		19	
R-sq:	within = 0.1411	Obs per group: min =		6	
	between = 0.1511	avg =		11.1	
	overall = 0.0959	max =		12	
corr(u_i, X) = 0 (assumed)		Wald chi2(4) =		29.32	
		Prob > chi2 =		0.0000	

ly	Coef.	Std. Err.	z	P> z	[95% Conf. Interval]	
invgdp	.0703471	.0398867	1.76	0.078	-.0078294	.1485236
techange	.0008806	.0002826	3.12	0.002	.0003267	.0014345
rngdp	.0018962	.0010441	1.82	0.069	-.0001503	.0039427
ps	-.0157994	.0261105	-0.61	0.545	-.066975	.0353762
_cons	9.133585	.2386993	38.26	0.000	8.665743	9.601427
sigma_u	.83497989					
sigma_e	.11576723					
rho	.98113964	(fraction of variance due to u_i)				

الملحق 3: نتائج التقدير مع متغير فعالية الحكومة

Random-effects GLS regression		Number of obs =		211	
Group variable: panel		Number of groups =		19	
R-sq: within =	0.1318	Obs per group: min =		6	
between =	0.4124	avg =		11.1	
overall =	0.2897	max =		12	
corr(u_i, X) = 0 (assumed)		Wald chi2(4) =		26.98	
		Prob > chi2 =		0.0000	

ly	Coef.	Std. Err.	z	P> z	[95% Conf. Interval]	
invgdp	.0694548	.0423963	1.64	0.101	-.0136404	.1525501
techange	.0008632	.0003063	2.82	0.005	.0002628	.0014635
rngdp	.0023091	.0011302	2.04	0.041	.0000939	.0045243
ge	.0178626	.0523325	0.34	0.733	-.0847072	.1204324
_cons	9.141566	.2090008	43.74	0.000	8.731932	9.5512
sigma_u	.61696008					
sigma_e	.11592252					
rho	.96590005	(fraction of variance due to u_i)				

الملحق 4: نتائج التقدير مع متغير الأطر التنظيمية

Random-effects GLS regression		Number of obs		=	211	
Group variable: panel		Number of groups		=	19	
R-sq:	within	=	0.1809	Obs per group: min	=	6
	between	=	0.6755	avg	=	11.1
	overall	=	0.5557	max	=	12
corr(u_i, X)		=	0 (assumed)	Wald chi2(4)	=	42.32
				Prob > chi2	=	0.0000

ly	Coef.	Std. Err.	z	P> z	[95% Conf. Interval]	
inv	.0024945	.0015762	1.58	0.114	-.0005947	.0055837
techange	.0008219	.0002855	2.88	0.004	.0002624	.0013814
rngdp	.0021232	.0010331	2.06	0.040	.0000983	.004148
rq	.1281952	.0357289	3.59	0.000	.0581678	.1982225
_cons	9.340349	.1770913	52.74	0.000	8.993256	9.687441

sigma_u	.6837949	
sigma_e	.11311612	
rho	.97336379	(fraction of variance due to u_i)

الملحق 5: نتائج التقدير مع متغير حكم القانون

الحكم الراشد والنمو الاقتصادي في الدول العربية دراسة قياسية باستعمال بيانات بانيل خلال الفترة 2000-2012

Random-effects GLS regression		Number of obs	=	211
Group variable: panel		Number of groups	=	19
R-sq:	within = 0.1245	Obs per group: min =		6
	between = 0.7388	avg =		11.1
	overall = 0.6312	max =		12
corr(u_i, X) = 0 (assumed)		Wald chi2(4)	=	31.12
		Prob > chi2	=	0.0000

ly	Coef.	Std. Err.	z	P> z	[95% Conf. Interval]	
invgdp	.0633056	.0422618	1.50	0.134	-.0195261	.1461373
techange	.0007854	.0003038	2.59	0.010	.00019	.0013809
rngdp	.0029447	.0011468	2.57	0.010	.0006971	.0051923
rl	.1224489	.0622382	1.97	0.049	.0004643	.2444334
_cons	9.182505	.2072275	44.31	0.000	8.776346	9.588663
sigma_u	.61048264					
sigma_e	.11620585					
rho	.96503354	(fraction of variance due to u_i)				

الملحق 6: نتائج التقدير مع متغير مكافحة الفساد

Random-effects GLS regression				Number of obs		=	211		
Group variable: panel				Number of groups		=	19		
R-sq:		within	=	0.1309	Obs per group: min		=	6	
		between	=	0.4734	avg		=	11.1	
		overall	=	0.3501	max		=	12	
corr(u_i, X)				=	0 (assumed)	Wald chi2(4)		=	27.99
						Prob > chi2		=	0.0000

ly	Coef.	Std. Err.	z	P> z	[95% Conf. Interval]	
invgdp	.06747	.0415325	1.62	0.104	-.0139321	.1488722
techange	.0008925	.0002954	3.02	0.003	.0003135	.0014714
rngdp	.0023425	.0011096	2.11	0.035	.0001677	.0045173
cc	.0290601	.0429039	0.68	0.498	-.05503	.1131501
_cons	9.145315	.2147706	42.58	0.000	8.724373	9.566258
sigma_u	.67246071					
sigma_e	.11618059					
rho	.97101591	(fraction of variance due to u_i)				

الملحق 7: نتائج اختبار فيشر polability test:

F test that all u_i=0: F(18, 207) = 756.33 Prob > F = 0.0000

الملحق 8: نتائج اختبار هوسمان

	Coefficients		(b-B) Difference	sqrt(diag(V_b-V_B)) S.E.
	(b) fe	(B) re		
invgdp	.0812338	.0820517	-.000817	.0096998
techchange	.0009327	.0009108	.0000219	.0000735
rngdp	.0016846	.0019038	-.000219	.0002514
pop	-.0071417	-.0062967	-.00084	.0011424

b = consistent under Ho and Ha; obtained from xtreg
 B = inconsistent under Ha, efficient under Ho; obtained from xtreg

Test: Ho: difference in coefficients not systematic

chi2(4) = (b-B)' [(V_b-V_B)^(-1)] (b-B)
 = 1.35
 Prob>chi2 = 0.8522